Vol. 5 No. 3 (2018): 177-201





Received: 2023-04-09 Accepted: 2023-12-30 Published: 2023-12-30

Original Article

مسند زيد بن علي بين الرواية والتركيب: دراسة إسنادية تحليلية

(Musnad Zaid bin Ali between Narration and Composition: Analytical Reference Study)

Dr. Saeed Mohd H Al-Marri (د. سعيد محمد حمد المري) [a*],

[a] **College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Qatar.**
*** Corresponding author, email; saealmarri@qu.edu.qa**

ملخص:

المقصود من البحث هو التحقق من صحة نسبة مسند زيد إليه، وذلك من خلال عاملين مهمين: أحدهما: النظر في إسناد الكتاب منا إلى المؤلف، والآخر: النظر في اشتهار الكتاب في الأوساط العلمية. ومن خلال النظر في الإسناد تبين حصول تفردٍ فيه، استمر إلى ثِنتي عشرة طبقة بعد زيد، وهو تفرد شديد لم تجر العادة بوقوع مثله للمصنفات المشهورة، مع اشتماله على بعض الكذابين. ومن خلال النظر في اشتهار الكتاب، وتداوله في الأوساط العلمية، تبين أنه لم يكن معروفًا عند أقرب المقربين من زيد، ولا عند أشهر المنتحلين لمذهبه من أئمة الزيدية من القرن الثالث الهجري حتى القرن السادس إلى أن أعلن عن وجوده المتفرد بإسناده وهو القاضي جعفر ب أحمد بن عبد السلام البهلولي. وقد خلص البحث إلى نتيجة مفادها أن الكتاب مختلق على زيد، وأن المختلِقَ له هو القاضي البهلولي المتفرد بالإسناد، وأنه الذي اشتهر عنه الكتاب، ثم ركبت له بعد ذلك بعض الأسانيد. كما بين البحث أنه لا ينطبق على إسناد مسند زيد ما يذكره أهل المصطلح من التساهل في الأسانيد إلى المؤلفات، وذلك للإخلال بعدد من الشروط التي يذكرونها في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: مسند زيد؛ تركيب الأسانيد؛ تفرد الراوي؛ الرواية & التركيب

ABSTRACT

The aim of this research is to verify the attribution of Zayd's book to him by looking at two important factors: Checking the attribution of the book from us to the author, and the book's popularity in the scientific community. Looking at the chain of transmission, a uniqueness was found, which continued in twelve layers after Zaid. It is a severe uniqueness that is not common to happen to famous books, with its inclusion of some liars. When the book's popularity and its distribution in the scientific community were examined, it was found that from the third to the sixth century AH neither Zaid's close relatives nor the most well-known Zaidi imams who attempted to emulate his doctrine were aware of its existence, until Judge Jaafar Bin Ahmad Bin

Abdul Salam Al-Bahlouli announced its unique existence and its chain of transmission. The study concluded that the book was fabricated for Zaid, that his creator is the Judge Al-Bahlouli, who is unique in its chain of transmission. He is the one for whom the book is famous, and that some chain of narrators was then composed to it. The research also revealed that what the terminologists mention about leniency in chains of transmission to authors does not apply to Zaid's chain of transmission because it violates a number of conditions they recognize in this regard.

Keywords: Zayd`s Hadith; Fabrication of Hadith`s chains; Solo narrator, Hadith Narration & Composition

---

المقدمة

هذا بحث أردت منه التحقق من صحة نسبة مسند زيد إليه، وهو المسمى بمسند زيد، وذلك من خلال النظر في أمرين: أحدهما: شهرة الكتاب في الأوساط العلمية من عصر المؤلف إلى يومنا هذا، والآخر: إسناد الكتاب منا إلى مؤلفه، ولذلك جاء البحث بعنوان: (مسند زيد بن علي بين الرواية والتركيب).

تكمن مشكلة البحث في التحقق من مدى صحة نسبة مسند زيد إليه، بغض النظر عن راويه الأول عن زيد وهو أبو خالد الواسطي، الذي دار أكثر كلام الناقدين حوله، وذلك لأن الكتاب لم يعرف عند أهل السنة إلا في وقت قريب، رغم تقدم أبي خالد الواسطي ومعرفةِ أهل السنة به، فكان البحث في وجود الكتاب أصلا، ونسبة روايته إلى أبي خالد مشكلة تفتقر إلى إجابة. ثم أهداف البحث لمعرفة مدى اشتهار الكتاب في الأوساط العلمية المتقدمة، وأثر ذلك في صحة نسبته إلى مصنفه والتحقق من توفر الشروط في إسناد الكتاب إلى مصنفه، وأثر ذلك في صحة نسبته إليه. واقتصرت في البحث على ما يتعلق بإسناد الكتاب عن مصنفه، ومدى اشتهاره في الأوساط العلمية، روايةً من طريقه وإحالةً إليه، دون التعرض لارتباط المتون بالأسانيد من حيث النقد والإعلال، فذلك باب آخر لا يتسع هذا البحث للتعرض إليه.

تكمن أهمية البحث في أمور:

1- التحقق من صحة نسبة كتابٍ لو صحت نسبته لكان أقدم مصنف في تاريخ الفقه الإسلامي.

2- المساهمة في الحد من ظاهرة التساهل في توثيق الكتب ونشرها.

3- المساهمة بعرض نموذج عملي لتطبيق القواعد التي يذكرها أهل المصطلح في توثيق الكتب.

الدراسات السابقة:

أغلب ما يوجد من الدراسات أو النقد المتعلق بمسند زيد إنما هو كلمات من بعض العلماء، كتعليقٍ لأحمد شاكر على المحلى أورد فيه كلامًا عن مسند زيد، وكذا الألباني في السلسلة الضعيفة[1]، وأوسع من ذلك قليلا ما أورده السبحاني

---

[1] انظر أحمد شاكر (1377هـ) التعليق على المحلى (إدارة الطباعة المنيرية) ط1، 1348هـ، ج2، ص:75 حاشية رقم 2، وانظر الألباني، محمد ناصر الدين (1420هـ) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (دار المعارف-الرياض)، ط1، 1412هـ، 1992م، ج13، ص:116، حاشية رقم 1.

في كتابٍ له في الملل والنحل، حيث أورد دراسة عن مسند زيد في الفصل السادس بعنوان: (دراسة مسند الإمام زيد سندًا ومتنًا) لكنه إنما تكلم عن سند موجود في النسخ لا توجد به رواية للمسند، وترك السند المشهور عند الزيدية(2).

وأهم دراسة حول الكتاب بحث كتبه محمد بن قيدة بعنوان: (مسند الإمام زيد بن علي في ميزان النقد الحديثي)، وموضوعه قريب من موضوع بحثي، إلا أنه لم يعتنِ بالبحث في إسناد الكتاب المشتهر عند الزيدية، وإنما اقتصر على الإسناد الذي ذكره السبحاني، فكأنه قلده في دراسته، كما أنه لم يعتنِ بمدى شهرة الكتاب في الأوساط العلمية الزيدية، وإنما أشار إلى عدم اشتهاره عند أهل السنة(3).

منهج البحث وخطته:

حاولت في هذا البحث استقراء كتب الزيدية لا سيما القدماء منهم للنظر في مسند زيد عندهم، من حيث الرواية من طريقه أو الإحالة إليه، مع التحليل، فجاء البحث في مقدمة ذكرت فيها مشكلة البحث وأهميته ونحو ذلك ومبحث تمهيدي ذكرت فيه أهم طرق توثيق الكتب عند المحدثين، ومبحثين، كل مبحث فيه مطلبان، تشتمل على أسانيد مسند زيد وذكره في الأوساط العلمية مع إخضاع ذلك للنقد العلمي، ثم خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج.

تمهيد:

من المعلوم أن أهم طرق توثيق الكتب عند أهل الحديث طريقان تضمنهما قول الحافظ ابن حجر: "الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه: كسنن النسائي مثلا، لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنفه"(4).

وعليه يمكن بيان الطريقين كما يلي:

1- الطريق الأول: أن يكون للكتاب إسناد مقبول، والعلماء يقولون: الأسانيد أنساب الكتب(5).

2- الطريق الثاني: أن يكون الكتاب مشتهرًا شهرة تغني عن اعتبار حال الإسناد.

وليس مراد الحافظ بالشهرة هنا اشتهاره في الأعصار المتأخرة عن عصر المؤلف، وإلا لقيل بصحة كثير من الكتب المنسوبة إلى العلماء ولم تشتهر إلا في الأزمان المتأخرة، وإنما مراده بالشهرة ما كان في العصور القريبة من عصر المؤلف.

وحيث إن مسند زيد كتاب منسوب إلى إمام متقدم من أئمة آل البيت الكرام، فإنه من الضروري التحقق من صحة نسبته إليه من خلال النظر في هذين الطريقين.

---

(2) انظر السبحاني، جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإسلامية، (مؤسسة الإمام الصادق) ط2، ج7، ص: 127.

(3) انظر محمد بن قيدة، مسند الإمام زيد بن علي في ميزان النقد الحديثي، مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، المجلد: 21، العدد: 41، ص: 228-252.

(4) العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، (الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة)، ط1، 1404هـ، 1984م، ج1، ص:271.

(5) وقد سمى السيوطي كتابًا في مروياته: (إنشاب الكُتَب في أنساب الكُتُب) انظر حاجي خليفة، مصطفى عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (مكتبة المثنى - بغداد)، ط 1941م، ج1، ص: 182.

ومن المعلوم أن من مظاهر اشتهار الكتب ما جرت به عادة العلماء في التصانيف من ذكرهم للمصنفات والنقل عنها، لدواعٍ تحملهم على ذلك، وقد تكون بعض المصنفات أوفر حظًا من بعضها الآخر بحسب توفر الدواعي.

ومسند زيد بن علي يتوافر فيه من الدواعي للنقل عنه ما لا يتوافر في غيره من المصنفات، وذلك للأسباب التالية:

1- أن زيد بن علي – رحمه الله – إمام في العلم، مشهود له بالتقوى والصلاح، قال جعفر الصادق: "كان – والله – أقرأنا لكتاب الله، وأفقهنا في دين الله، وأوصلنا للرحم، ما تركَنا وفينا مثلُه"[6].

2- أن له تلاميذ كثيرين، فيهم جماعة من الكبار كالأعمش وشعبة وابن أخيه جعفر الصادق وابن أبي الزناد وغيرهم[7]، وقد استقصى السياغي في تعداد تلاميذه فذكر كثيرين، منهم أولاده الأربعة محمد وعيسى وحسين ويحيى[8]، وألف أبو عبد الله العلوي أحد الحفاظ فيمن روى عنه من التابعين فبلغ بهم ثلاثين تابعيا[9].

3- أنه إمام متقدم في الزمن على جميع المصنفين، ولد في القرن الأول سنة (75هـ)، ورأى جماعة من الصحابة كما يقول ابن حبان، وتوفي في القرن الثاني سنة (122هـ)[10].

4- أنه جمع مع إمامته في العلم وتقدمه في الزمن الشرفَ في النسب، فإنه من آل البيت الكرام.

وهذه كلها دواعٍ مهمة للنقل عن كتابه إلا أنه لا يوجد مع توافر هذه الدواعي نقلٌ عنه عند أهل السنة مطلقًا إلى القرن الرابع عشر، بل ولا يوجد نقل عنه عند الزيدية رغم كونه إمامَهم الذي ينتسبون إليه إلا في القرن السادس بعد اشتهار رواية الكتاب عن القاضي جعفر البهلولي (573هـ) كما سيأتي.

المبحث الأول: مدى اشتهار الكتاب في الأوساط العلمية وما له من الأسانيد:

المطلب الأول: مدى اشتهار الكتاب في الأوساط العلمية:

للنظر في مدى اشتهار الكتاب في الأوساط العلمية الزيدية لا بد من الرجوع إلى مشاهير أئمة الزيدية وكتب المذهب الزيدي المهمة لا سيما القريبة عهدا بالكتاب للنظر في ذكرهم للكتاب أو النقل عنه، ويمكن استعراض بعض رجالات الزيدية وكتبهم المهمة كما يلي:

1- حفيده الفقيه أحمد بن عيسى بن زيد (240هـ):

---

[6] انظر المزي، يوسف بن عبد الرحمن (742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، (مؤسسة الرسالة – بيروت)، ط1، 1400هـ، 1980م، ج10، صلى الله عليه وسلم:95-98، والذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة)، ط3، 1405هـ، 1985م، ج5، صلى الله عليه وسلم: 389-390.

[7] انظر المزي، تهذيب الكمال مصدر سابق، ج10، صلى الله عليه وسلم:95-98، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص: 389-390.

[8] انظر السياغي، الحسين بن أحمد (1221هـ)، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، (دار الجيل بيروت)، ج1، ص: 61 فما بعدها.

[9] انظر العلوي، محمد بن علي بن الحسن (450هـ)، تسمية من روى عن الإمام زيد من التابعين، تحقيق: صالح قربان (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية)، ط1، 1424هـ، 2003م.

[10] انظر المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، والسياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 49.

كان يلقب بفقيه آل محمد[11]، وله في الحديث أمالي تسمى علوم آل محمد[12]، يرويها عن حسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي عن زيد بن علي، وطريقته في الرواية أن يقول عن زيد بن علي عن آبائه عن جده.

ومع علمه وقربه من زيد بن علي وروايته عنه من طريق أبي خالد الواسطي إلا أنه لا يَذكر مسند زيد ولا يشير إليه، وكذلك من ترجموا له لم يذكر أحد منهم أنه يروي كتابًا لزيد[13].

بل إن في كلامه ما يدل على عدم علمه بكتابٍ لجده من رواية أبي خالد الواسطي، فقد سأله محمد بن منصور المرادي عن بيع أمهات الأولاد فكرهه، وقال: "إني لأستوحش منه، وقال: كيف لنا أن نعلم أن عليًا كان يرى ذلك؟"[14]، مع أن جواز بيع أمهات الأولاد مروي في مسند زيد[15].

2- القاسم بن إبراهيم الحسني المعروف بالرسي توفي سنة (246هـ):

وهو من أبناء عمومة زيد بن علي، ومن أئمة الزيدية الكبار، ينسب إليه القاسمية من الزيدية، وله مصنفات، وتلاميذ[16]، ومع علمه وقرابته من زيد بن علي إلا أنه لا يذكر في كتبه كتابا منسوبًا إلى زيد، ولا يذكر أحد عنه ذلك.

بل إن محمد بن منصور المرادي لما نقل للقاسم إنكار أحمد بن عيسى مسألة بيع أمهات الأولاد السالفة الذكر صدَّقَه القاسم ونقل أنه يذكر عمن أدركه من أهله أنهم كانوا لا يثبتون عن علي عليه السلام بيع أمهات الأولاد"[17]، مع كون ذلك مرويا في مسند زيد كما تقدم.

3- محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي (279هـ):

وهو ابن المذكور قبله، ومن علماء الزيدية، له عدة مصنفات[18]، ومع ذلك لا يذكر في كتبه شيئًا عن مسند زيد، ولا استشهد فيها بحديث منه، بل إنني وجدت حديثًا في مجموع رسائله يرويه عن صفوان المرادي وهو في الترمذي وهو قوله

---

(11) انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح القرشي (ت 1092هـ)، مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، تحقيق عبد الرقيب مطهر، (منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية – صعدة/اليمن)، ط1، 1425هـ، 2004م، ج1، ص: 384-385، ترجمة رقم 179.

(12) انظر الحسيني، أحمد بن عيسى بن زيد (247هـ)، العلوم، الشهير بأمالي أحمد بن عيسى، جمع محمد بن منصور المرادي (290هـ)، (الناشر: السيد يوسف بن السيد محمد المؤيد الحسني)، ط1، 1401هـ، 1981م.

(13) انظر مثلا ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج1، ص: 384-387، ترجمة رقم 179.

(14) الحسيني، العلوم، مصدر سابق، ج3، ص:164.

(15) انظر الهاشمي، زيد بن علي بن الحسين (ت 122هـ)، مسند الإمام زيد بن علي، (منشورات دار مكتبة الحياة)، ص: 276.

(16) انظر الهاروني، أبو طالب يحيى بن الحسين الحسني (424هـ)، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، (مكتبة أهل البيت – صعدة/اليمن)، ط4، 1435هـ، 2014م، ص: 75-86، وانظر الصفدي، خليل بن أيبك (764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وآخر، (دار إحياء التراث - بيروت)، ط1420هـ، 2000م، ج24، ص:83، وانظر سزكين، فؤاد سزكين (ت 1439هـ)، ترجمة د. محمود حجازي، (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود - السعودية)، ط. 1411هـ، 1991م، المجلد 1،ج3، ص: 328.

(17) انظر الحسيني، العلوم، مصدر سابق، ج3، ص:164، والسياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 37.

(18) انظر العياني، القاسم بن علي (393هـ)، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم العياني، كتاب التنبيه والدلائل، تحقيق عبد الكريم جدبان، (مكتبة التراث الاسلامي – اليمن/صعدة) ج1، ص: 95-99، وانظر مقدمة محقق مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، (مكتبة التراث الإسلامي)، ص: بلا أرقام.

بلغني: "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضىً بما يصنع"[19]، مع أن الحديث موجود بهذا اللفظ وزيادة في مسند زيد عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب[20]، فلو كان يعلم بوجود كتاب لزيد بن علي لما عدل عنه إلى الترمذي أو غيره.

4- محمد بن منصور بن يزيد المرادي الكوفي (290هـ):

وهو إمام كبير من أئمة الزيدية في العلم، عمر طويلًا، وسمع جماعة من أئمة آل البيت الكرام كالقاسم صحبه خمسًا وعشرين سنة[21]، والحفيد أحمد بن عيسى بن زيد، حج معه أكثر من عشرين حجة، وله مصنفات عديدة، ومع ذلك لا نجده على جلالته وكثرة روايته ومصنفاته يروي من طريق مسند زيد أو يذكره من قريب أو بعيد[22].

5- الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (298هـ):

وهو أحد علماء الزيدية الكبار، وهو الذي ينتسب له الهادوية من الزيدية، وله مصنفات مهمة هي عمدة الزيدية منها الأحكام والمنتخب والفنون وغيرها[23].

ولا يوجد في شيء من كتبهِ ذكر لمسند زيدٍ مطلقًا، بل يوجد فيها ما يدل على عدم علمه بوجود كتابٍ لزيد في عصره الذي عاش فيه، ففي كتابه الأحكام مواضع متعددة تدل على ذلك، منها إنكاره لصحة حديث سجود السهو بعد التسليم الذي فيه ذكر ذي الشمالين[24]، وإنكاره لصحة حديث النهي عن الصلاة في معاطن الإبل[25]، وحديث لا يبع حاضر لباد[26]، وكلها أحاديث موجودة في مسند زيد[27].

ومن الأدلة الواضحة أيضًا على عدم علمه بوجود كتاب لزيدٍ في عصره، ما ذكره في مسألة بيع أمهات الأولاد في كتابه الأحكام، حيث ذكر حرمة بيعهن، واستدل على ذلك بحديث أن النبي عليه الصلاة والسلام قال في سُرِّيته مارية حين ولدت ابنه إبراهيم: "أعتقها ولدها"، وأن ذلك حكمٌ بأن الولد قد حظر على أبيه بيع أمه[28].

ولو كان مسند زيد موجودًا في زمنه لعدل عن الاحتجاج بهذا الحديث إلى الحديث الموجود فيه، والذي ينص على جواز البيع، أو لأجاب عنه على أقل تقدير. بل إنه وصف من يروي بيع أمهات الأولاد بالهمج[29].

---

(19) انظر الرسي، محمد بن القاسم (279هـ)، مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، (مكتبة التراث الإسلامي) ص: 277.

(20) انظر مسند زيد (منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت)، ص: 383-384.

(21) انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 84.

(22) انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج4، ص: 372-374 رقم 1215، وانظر مقدمة كتاب العلوم الشهير بأمالي أحمد بن عيسى جمع محمد بن منصور المرادي، ط1، 1401هـ، 1981م، على نفقة يوسف بن السيد محمد المؤيد الحسني، ج1، ص: 5-9.

(23) انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 86-100.

(24) الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (298هـ)، كتاب الأحكام في الحلال والحرام، تحقيق: د. المرتضى المحطوري، (مكتبة بدر – صنعاء/اليمن)، ط1، 1434هـ، 2013م، ج1، ص: 98.

(25) الهادي إلى الحق، الأحكام، مصدر سابق، ج1، ص: 103.

(26) الهادي إلى الحق، الأحكام، مصدر سابق، ج2، ص: 37.

(27) انظر الإمام زيد، مسند زيد بن علي، مصدر سابق، ص: 123-124، 139، 274.

(28) انظر الهادي إلى الحق، الأحكام، مصدر سابق، ج2، ص: 21.

(29) انظر الهادي إلى الحق، الأحكام، مصدر سابق، ج2، ص: 21-22.

6- الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني المشهور بابن عقدة (333هـ):

وهو من الزيدية[30]، ومن الحفاظ المعروفين، وقد ألف فيمن روى عن زيد وفي مسنده أي أحاديثه، ذكر ذلك أبو جعفر الطوسي في الفهرست، حيث عدد جملة من كتبه ثم قال: "وكتاب من روى عن زيد بن علي ومسنده"[31]، وهذا يعني أنه لو كان في وقت ابن عقدة كتابٌ مسندٌ عن زيد فيه أحاديثه كالذي ينسب إليه لما تجشم الحافظ ابن عقدة عناء التأليف في ذلك.

7- أبو الحسين المؤيد بالله أحمد بن الحسين الحسني الهاروني (411هـ):

وهو أحد أئمة الزيدية الكبار، وله مصنفات كثيرة، لكنه لم يذكر في شيء منها ما يدل على وجود مسند زيد مطلقًا، بل إنه كان ينقل عن كتب أئمة الزيدية ويسميها كالأحكام والمنتخب وغيرهما في بعض كتبه كشرح التجريد ولا يؤثر عنه نقلٌ واحدٌ عن مسند زيد أو ذكرٌ له، بل إنه يروي من طريق زيد أحاديث موجودة في مسنده وفي غيره لكنه يسوقها من غيره، الأمر الذي يدل على أنه لا علم له في عصره بوجود مسند زيد.

وعلى سبيل المثال أول موضع ورد عن زيد في كتاب شرح التجريد حيث قال: "والذي يدل على ذلك: ما رواه زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة سألته: هل يجزئ امرأة أن تستنجي بشيء سوى الماء؟ فقال: لا إلا ألا تجد الماء"[32]، وهذا الحديث بعينه موجود في مسند زيد، وفي أمالي أحمد بن عيسى، لكنه هنا مأخوذ من كتاب الأمالي، لأمرين: الأول: أن الصيغة الإسنادية أعني قوله: (زيد عن آبائه عن علي) هي الصيغة الموجودة في الأمالي. والأمر الثاني: أن لفظ المتن هو لفظ الأمالي[33] بينما لفظ مسند زيد فيه بعض الاختلاف[34].

8- أبو طالب يحيى بن الحسين الحسني الهاروني (424هـ):

وهو أخو الذي قبله، وهو من أئمة الزيدية الكبار، وله مصنفات كثيرة، عليها الاعتماد عند الزيدية[35]، ومع كثرتها إلا أنه لم يذكر مسند زيد قط في شيء منها، لا تصريحًا ولا إشارةً، رغم ذكره لكتب كثيرة أقل مرتبة من مسند زيد لو كان ثابتًا[36].

---

(30) انظر الذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج15، ص: 352.

(31) الطوسي، محمد بن الحسن (460هـ)، الفهرست، تعليق: السيد محمد صادق (المكتبة المرتضوية ومطبعتها – النجف/العراق)، ص: 28-29، ترجمه رقم 76.

(32) الهاروني، المؤيد بالله أحمد بن الحسين (411هـ)، شرح التجريد، تحقيق: محمد يحيى وحميد جابر، (مركز التراث والبحوث اليمني – صنعاء/اليمن)، ط1، 1427هـ، 2006م، ج1، ص: 116.

(33) الحسيني، العلوم، مصدر سابق، ج1، ص: 22-23.

(34) انظر الإمام زيد، مسند زيد بن علي، مصدر سابق، ص: 72.

(35) انظر المنصور بالله، عبد الله بن حمزة الحسني القاسمي (614هـ)، الشافي، تحقيق المؤيدي، منشورات مكتبة أهل البيت، ط1، 1429هـ - 2008م، ص: 916، وانظر العسقلاني، أحمد بن علي (852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت)، ج6، ص: 248، لكن الحافظ ابن حجر خلط بينه وبين الكيا يحيى بن الحسين فأورد في ترجمته كلامًا عن الكيا، وهما اثنان لا واحد، وانظر الزركلي، خير الدين بن محمود الزركلي (1396هـ)، الأعلام، (دار العلم للملايين)، ط15، 2002م، ج1، ص: 116.

(36) وما يذكر في بعض كتبه من الكلام عن مسند زيد فإنما هو إقحام من النساخ، لولا تطويل البحث لبينته مفصلا.

فانظر على سبيل المثال كتاب الإفادة في تاريخ الأئمة السادة له، حيث ذكر فيه نحو أربعة عشر إمامًا من أئمة الزيدية آل البيت، بدأ بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه (40هـ)، وانتهى بمحمد بن الحسن الداعي الحسني (360هـ)، وقد ذكر منهم زيد بن علي رحمه الله، وكان هو الإمام الرابع بعد الحسن والحسين. وكان أبو طالب يذكر في مقدمة ترجمة كل واحد منهم ما له من المؤلفات، وقد ذكر مؤلفات خمسة منهم فقط، وهم النفس الزكية[37]، والقاسم الرسي[38]، والهادي إلى الحق[39]، والمرتضى[40]، والناصر لدين الحق[41]. وأما من عدا هؤلاء، ومنهم زيد بن علي رحمه الله فلم يذكر لهم أي مؤلفات، ولو كان لزيد مؤلفات لكان هو الأولى بالذكر.

9- أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي (445هـ):

وهو من ذرية زيد بن علي، ومن علماء الزيدية الكبار، وله مصنفات من أشهرها وأهمها كتاب الجامع الكافي في فقه الزيدية[42]، وهو كتاب مشحون بالأخبار والآثار، ومنها آثار عن زيد بن علي، والناظر في الكتاب يعلم أنه لا علم لمؤلفه بكتاب منسوب إلى زيد، فرغم كثرة الأقوال في كتابه، إلا أنه لا ينقل عن مسند زيد شيء، مع وجود أقوال كثيرة فيه يحتاج إليها، ولولا خشية التطويل لأوردت الكثير من الأمثلة لكني أكتفي بمثال واحد في باب خيار البيعين، حيث أورد حديث البيعان بالخيار عن جماعة من الصحابة، وأورد اختلاف أهل العلم في معنى التفرق هل هو بالأقوال أو الأبدان حتى نقل عن إبراهيم النخعي وأبي حنيفة، ولم يورد الحديث من طريق زيد، ولا رأيه في المسألة رغم وجود ذلك في مسند زيد[43].

وله كتاب في الأذان بحي على خير العمل، والعجيب أنه شحن ذلك الكتاب بروايات كثيرة عن الصحابة والتابعين، ولم يورد فيه الرواية الوحيدة في مسند زيد التي يرويها زيد عن أبيه علي بن الحسين، بينما أورد في الكتاب روايات كثيرة عن جماعة من الرواة عن علي بن الحسين، ليس منها رواية زيد الموجودة في مسند زيد[44]، وهذا يدلنا على أن المترجم لا علم له في وقته بكتاب منسوب إلى زيد فيه ذلك الأثر.

10- المرشد بالله يحيى بن الحسين الحسني الشجري (499هـ):

وهو من علماء الزيدية وأئمتها، وقد كان عالِمًا بالحديث[45]، ومن مشاهير كتبه الأمالي الخميسية، وبالنظر فيها ومقارنتها بمسند زيد يتبين أن المرشد بالله لا علم له في عصره بوجود كتاب ينسب إلى زيد بن علي، ففي باب صدقة الفطر،

---

[37] ذكر له كتاب السير، انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 48.

[38] ذكر له 13 كتابًا، انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 75-76.

[39] ذكر له سبعة كتب، انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 88.

[40] ذكر له أربعة كتب من باب التمثيل، انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 114.

[41] ذكر له بعض الكتب من باب التمثيل، انظر الهاروني، الإفادة، مصدر سابق، ص: 116.

[42] انظر العزي، عبد الله بن حمود، مقدمة تحقيق كتاب الجامع الكافي، (مؤسسة المصطفى الثقافية)، ط1، 1435هـ، 2014م، ج1، ص: 163-174.

[43] انظر العلوي، محمد بن علي بن الحسن (450هـ)، الجامع الكافي، (مؤسسة المصطفى الثقافية)، ج5، ص: 160، ومسند زيد (منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت)، ص: 263.

[44] انظر العلوي، محمد بن علي بن الحسن (450هـ)، الأذان بحي على خير العمل، تحقيق: محمد عزان، (مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي) ط1، 1418هـ، 1997م، ص: 111-126، وانظر مسند زيد (منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت)، ص: 93.

[45] انظر الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص: 141.

نجده يروي الروايات الكثيرة في هذا الباب عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنه، بينما لا يروي الرواية الموجودة في مسند زيد الوحيدة في الباب[46].

11- الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد الحسني (566هـ):

وهو من ذرية الهادي إلى الحق، وهو أحد أئمة الزيدية وعلمائها الكبار، وأحد الأئمة الخلفاء المشهورين عندهم، وله مصنفات منها كتابه أصول الأحكام، وهو كتاب عليه اعتماد من جاء بعده من الزيدية في أحاديث الحلال والحرام، كما نص على ذلك غير واحد[47].

وقد ذكر المتوكل على الله في المقدمة سبب التأليف، وهو أنه وجد العامة ويعني بهم أهل السنة قد ألفوا كتبًا خاصة بالأخبار، بينما لم يجد مثل ذلك لأئمة الزيدية، غير أنه أشار إلى أن من أجل ما ألفه الزيدية كتاب الأحكام للهادي[48]، ولم يذكر مسند زيد، ولم يشر إليه البتة.

بل إن المتوكل على الله يذكر أخبارًا في كتابه هذا عن زيد موجودة في مسند زيد، إلا أن أكثر ما ينقله عن زيد يكون بطريقة الأمالي لأحمد بن عيسى: عن زيد بن علي عن آبائه عن علي[49]، وما ينقله بطريقة مسند زيد يوجد في كتب حديثية أخرى كشرح التجريد[50].

الخلاصة:

خلاصة هذا المطلب هو أن مسند زيد لا شهرة له، بل ولا ذكر له في الأوساط العلمية الزيدية المتقدمة إلى وسط القرن السادس، فكل هؤلاء الأئمة من الزيدية من أهل المصنفات، وممن يعتمد عليهم الزيدية في مذهبهم، وفيهم مَن هم من أخص الناس بزيد، إما لكونهم من أهله وذويه، وإما لكونهم من تلاميذ تلاميذه، فضلًا عن كونهم جميعًا ينتحلون مذهبه، ومع ذلك لا يؤثر عن أحدٍ منهم رواية عن مسند زيد أو ذكرٌ له.

المطلب الثاني: إسناد مسند زيد

بالبحث والتقصي في كتب الفهارس والأثبات وكتب الشروح والرجال، وكذا مخطوطات الكتاب يتبين أن هذا الكتاب يروى عند الزيدية بإسناد واحد يرويه:

---

[46] انظر الشجري، يحيى بن الحسين (499هـ)، الأمالي الخميسية، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ص1، 1422هـ، 2001م، ج2، ص: 69-73، وانظر مسند زيد (منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت)، ص: 197.

[47] انظر المنصور بالله، الشافي، مصدر سابق، ص: 931-939، وانظر الشهاري، إبراهيم بن القاسم الهاشمي الحسني القاسمي الشهاري (1152هـ)، طبقات الزيدية الكبرى القسم الثالث، تحقيق عبد السلام عباس، (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - الأردن) ط1، 1421هـ-2001م، ص: 132-135.

[48] انظر المتوكل على الله، أحمد بن سليمان بن محمد الحسني (566هـ)، أصول الأحكام الجامع لأدلة الحلال والحرام، تحقيق: عبد الله بن حمود العزي، (مؤسسة الإمام زيد الثقافية – عمان/الأردن)، ج1، ص: 41. وانظر تحقيق: د. المرتضى بن زيد الحسني، (مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع – صنعاء/اليمن)، ط1، 1425هـ، 2004م، ج1، ص: 2

[49] انظر على سبيل المثال: المتوكل على الله، أصول الأحكام مصدر سابق، ص: 161، 167، 190، وغيرها كثير.

[50] انظر على سبيل المثال: الهاروني، شرح التجريد، مصدر سابق، ج2، ص: 390.

1- القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي الأبناوي (573هـ)، وهو إمام مشهور عند الزيدية، ولم أجد له ذكرًا عند غيرهم، وله الكثير من المؤلفات[51]، وعنه اشتهر الكتاب، حيث رواه عنه جماعة، منهم: حسام الدين الرصاص (584هـ)[52]، ومحيي الدين القرشي العبشمي (623هـ)[53]، وعفيف الدين الغساني (بعد 601هـ)[54].

2- عن أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكني الأردستاني (ق 6) ولم أجد له ذكرًا إلا عند الزيدية، وقد أطنبوا في مدحه[55].

3- عن زيد بن علي بن الحسن بن علي، واشتهر بالنسبة إلى جده فيقال زيد بن الحسن البيهقي البروقاني (551هـ)، ولم أجد له ذكرًا إلا عند الزيدية، وهم يشيدون به، ويبالغون في توثيقه[56].

4- عن الحاكم وهب الله بن عبيد الله الحُسكاني (بعد 524هـ)، قال عنه تلميذه أبو سعد السمعاني: "شيخ صالح من بيت الحديث، وأولاد المحدثين"[57].

---

(51) لم أجد له ذكرًا إلا عند الزيدية، انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مثصدر سابق، ج1، ص: 617-624، وفي الشهاري، طبقات الزيدية، مصدر سابق، ص273-278. والأبناوي نسبة إلى الأبناء، وهم كل من ولد باليمن من أبناء الفرس وليس بعرب يسمونهم الأبناء، انظر السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي (562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد)، ط1، 1382هـ-1962م، ج1، ص: 100.

(52) رواه عنه المنصور بالله، انظر: المنصور بالله، الشافي، مصدر سابق، ص: 169-170، ومن طريقه يروي هذا الإسناد الشوكاني، محمد بن علي (1250هـ)، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، تحقيق: خليل عثمان، ص: 78، 204، رقم 35، 313.

(53) انظر ترجمته في ابن أبي الرحال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج4، ص184 رقم1093، وقد رواه عنه جماعة: 1- المنصور بالله، انظر: المنصور بالله، الشافي مصدر سابق، ص: 169-170، 2- أحمد بن محمد بن القاسم الأكوع، انظر السياغي، الروض النضير، ج1، ص:11، 3- ولده علي بن محمد القرشي (621هـ)، انظر القرشي، علي بن محمد (حميد) بن أحمد بن جعفر القرشي (635هـ)، مسند شمس الأخبار المنتقى من كلام النبي المختار، وبهامشه حاشية كشف الأستار، (منشورات مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء)، ط1، 1407هـ، 1987م، ص: 27.

تنبيه: حميد الدين هو محيي الدين محمد بن أحمد العبشمي، وهذا الاسم الأخير أشهر من حميد الدين انظر ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج4، ص: 185، ترجمة رقم: 1093

(54) وجدت روايته في نسخة مسند زيد مذكورة في مقدمة طبعة ميلانو ص XL111 أي 43، وقد ذُكرت روايته مسند زيد في طبقات الزيدية الكبرى، انظر القاسمي، طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص424، ترجمة رقم 249.

(55) انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج1، ص: 245-246، وفي الشهاري، طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص105-108.

(56) انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج2، ص: 300-303، وفي الشهاري، طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص446-450.

(57) انظر ترجمته في السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني (562هـ)، تحقيق: منيرة ناجي، (رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد)، ط1، 1395هـ، 1975م، ج2، ص: 31، وفي الصريفيني، إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني الحنبلي (641هـ)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق: خالد حيدر، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، ط 1414هـ، ص: 518، وفي الشهاري، طبقات الزيدية، مصدر سابق، ص1177.

5- عن أبيه الحاكم أبي القاسم الحسكاني، ويعرف بابن الحذاء (480هـ تقريبًا)، وهو من الحفاظ المتقنين[58].

6- عن أبي سعد عبد الرحمن بن الحسن النيسابوري المعروف بأبي سعد ابن عُليك (431هـ)، وهو من الحفاظ الثقات[59].

7- عن أبي الفضل أو أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني الكوفي (387هـ)، وهو متفق على تركه عند أهل السنة، كذبه الدارقطني (385هـ) وأبو القاسم الأزهري (435هـ)، وحمزة الدقاق (424هـ)، وكلهم من تلاميذه، والخطيب البغدادي (463هـ)، وهو تلميذ جماعة ممن سمعوا منه[60]، وتكلم فيه جماعة من الشيعة ونسبه بعضهم إلى الوضع، منهم من تلاميذه الحسين الغضائري (410هـ)[61]، وأبو العباس النجاشي (450هـ)[62]. بينما دافع عنه السياغي من الزيدية وأورد توثيقه عن بعضهم[63].

8- عن أبي القاسم علي بن محمد النخعي المعروف بابن كاس (ت 324هـ)، وهو من الثقات الفضلاء، ومن شيوخ الدارقطني[64].

---

[58] انظر ترجمته في الصريفيني، المنتخب، مصدر سابق، ص: 324، وفي الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، (دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان)، ط1، 1419هـ، 1998م، ج 3، ص: 253، وسير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة)، ط3، 1405هـ، 1985م، ج18، ص: 268-269، وفي ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان، (دار القلم - دمشق)، ط1، 1413هـ، 1992م، ص: 202، وقد ذكر الذهبي أنه توفي بعد 470هـ، وذكر ابن قطلوبغا الحنفي أنه توفي في حدود 480هـ.

[59] انظر ترجمته في الصريفيني، المنتخب، مصدر سابق، ص: 336، وترجم له السياغي في الروض النضير ج1، ص: 18، فقال: ابن علي بدلا من ابن عليك، والأول أصح، فإنه مشتهر بعليك ذكر ذلك غير واحد من الحفاظ، ونبه على ذلك أهل المؤتلف والمختلف انظر ابن ماكولا، علي بن هبة الله (475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1411هـ، 1990م، ج6، ص: 262، وانظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج17، ص: 509، وتاريخ الإسلام، تحقيق: د. بشار عواد، (دار الغرب الإسلامي)، ط1، 2003م، ج9، ص: 504، وقد ذكر الصريفيني والذهبي أنه روى عن أبي المفضل الشيباني شيخه في هذا الإسناد.

[60] انظر الخطيب، أحمد بن علي البغدادي (463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد، (دار الغرب الإسلامي - بيروت)، ط1، 1422هـ، 2002م، ج3، ص: 499، وفي ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، ط 1415هـ، 1995م، ج54، ص: 14-18، والسهمي، حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني (427هـ)، سؤالات حمزة السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (مكتبة المعارف - الرياض)، ط1، 1404هـ، 1984م، ص: 274، ترجمة 401.

[61] انظر الحلي، الحسن بن يوسف (726هـ)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق الشيخ جواد، (مؤسسة نشر الفقاهة - قم/إيران)، ط4، 1431هـ، ص: 397، ترجمة 1601، وانظر ترجمة الغضائري في الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج17، ص: 328.

[62] النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (450هـ)، رجال النجاشي، تحقيق: الحجة السيد موسى الزنجاني، (مؤسسة النشر الإسلامي - قم/إيران)، ط6، 1418هـ، ص: 396، ترجمة 1059، و انظر ترجمة النجاشي في الصفدي، الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج 7، ص: 124، وانظر الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج1، ص: 172.

[63] انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 19.

[64] انظر ترجمته في الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج13، ص: 540.

9- عن جده لأمه سليمان بن إبراهيم بن عبيد المحاربي، وهو من طبقة شيوخ النسائي والبزار وابن خزيمة وأمثالهم، لكنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد، ولا ذكر له مطلقًا لا في كتب الرجال ولا في الأسانيد، فهو شبه مجهول، بينما ذكر السياغي توثيقه عن بعض علماء الزيدية[65].

10- عن نصر بن مزاحم العطار المنقري الكوفي (212هـ)، وأكثر أهل الحديث على تركه، وكذّبه بعضهم[66]، بينما ذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه كان ثبتا في الحديث والنقل[67]، وتعلق بذلك السياغي ورد تضعيف أهل الحديث له[68].

11- عن إبراهيم بن الزبرقان التيمي (183هـ)، لينه أبو حاتم والأكثر على توثيقه[69].

12- عن أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي (145هـ)، وهو متروك الحديث عند النقاد، اتهمه بالكذب ووضع الحديث خمسة عشر ناقدًا، ثمانية منهم صرحوا بذلك، وهم: وكيع[70]، وابن معين[71]، وابن راهويه[72]، وأحمد بن حنبل[73]، وأبو زرعة الرازي[74]، والدارقطني[75]، وابن حزم[76]، والبيهقي[77]،

---

(65) انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 24.

(66) انظر ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ) التكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: د. شادي آل نعمان، (مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية – اليمن)، ط1، 1432هـ، 2011م، ج1، ص353-354، رقم: 591.

(67) انظر الأصبهاني، علي بن الحسين المرواني (356هـ)، مقاتل الطالبيين، تحقيق: السيد أحمد صقر، (دار المعرفة – بيروت/لبنان)، ص: 424.

(68) انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 24-25.

(69) انظر العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت/لبنان)، ط2، 1390هـ، 1971م، ج1، ص: 58، رقم: 144.

(70) انظر ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد وآخر، (الكتب العلمية – بيروت)، ط1، 1418هـ، 1997م، ج5، ص: 123، والفسوي، يعقوب بن سفيان (277هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، (مؤسسة الرسالة-بيروت)، ط2، 1401هـ، 1981م، ج1، ص: 394.

(71) انظر ابن معين، يحيى بن معين البغدادي (233هـ)، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف، (مركز البحث العلمي – مكة المكرمة)، ط1، 1399هـ، 1979م، ج3، ص: 315، 375، ج4، ص: 341، 351، وغير ذلك من الروايات وكتب الرجال.

(72) انظر الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي (327هـ)، الجرح والتعديل، (دار إحياء التراث-بيروت) ط. 1271هـ، 1952م، ج6، ص: 230.

(73) انظر العقيلي، محمد بن عمرو (322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (دار المكتبة العلمية-بيروت)، ط1، 1404هـ، 1984م، ج3، ص: 268، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج5، ص: 123.

(74) انظر الرازي، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج6، ص: 230.

(75) انظر الدارقطني، علي بن عمر البغدادي (385هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: د. القشقري، (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، العدد 60، 1403هـ، ج2، ص: 166 رقم: 400.

(76) انظر ابن حزم، علي بن أحمد (456هـ)، المحلى بالآثار، (دار الفكر – بيروت)، ج1، ص: 316 – 317.

(77) انظر البيهقي، أحمد بن الحسين (458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط3، 1424هـ، 2003م، ج1، ص: 349، تحت رقم 1082.

والآخرون إنما أشاروا إلى اتهامه بذلك وهم: أبو عوانة[78]، وابن البرقي المصري[79] وأبو حاتم الرازي[80]، وابن حبان[81]، وابن عدي[82]، والحاكم[83]، وأبو سعيد النقاش[84]، وذكره بالترك ستة من النقاد، وهم: البخاري[85]، والجوزقاني[86]، والفسوي[87]، وعبد الله بن أحمد[88]، والساجي[89]، وأبو نعيم الأصبهاني[90]. بينما صرح بتوثيقه متأخرو الزيدية، واستدل السياغي على توثيقه عند الزيدية بإخراجهم لحديثه، وببعض الإشارات، وأطال الكلام في توثيقه والدفاع عنه، وجعل كلام النقاد تحاملا عليه لأجل المذهب[91].

13- عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي (122هـ)، وهو إمام الزيدية، وإليه ينتسبون، وكان ذا علم وصلاح، خرج على هشام بن عبد الملك متأولًا، فقتل شهيدًا سنة 122هـ، رحمه الله تعالى[92].

هذا هو أشهر الأسانيد التي تُذكر في رواية مسند زيد، بل هو الإسناد الوحيد، وكل راوٍ من رواته قد تفرد بالرواية عمن قبله إلى أن وصل إلى القاضي جعفر البهلولي ثم اشتهر بعد ذلك عنه، وقد اقتصر على هذا الإسناد جماعة من علماء الزيدية، منهم:

---

[78] انظر ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج5، ص: 123، وقد سقط ذكر أبي عوانة من المطبوع والاستدراك من ميزان الاعتدال وغيره، انظر الذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (دار المعرفة – بيروت)، ط1، 1382هـ، 1963م، ج3، ص: 257.

[79] انظر مغلطاي بن قليج البكجري (762هـ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، (الفاروق الحديث للطباعة والنشر)، ط1422.1هـ، 2001م، ج10، ص: 161.

[80] انظر الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي (327هـ)، العلل، تحقيق: فريق بإشراف د. سعد الحميد، (مطابع الحميضي)، ط1، 1427هـ، 2006م، ج4، ص: 383، 384.

[81] انظر البستي، محمد بن حبان (354هـ)، كتاب المجروحين من المحدثين، تحقيق: محمود إبراهيم، (دار الوعي – حلب)، ط1، 1396هـ، ج2، ص: 76.

[82] انظر ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج5، ص: 126.

[83] انظر الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (405هـ)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: د. ربيع المدخلي، (مؤسسة الرسالة – بيروت)، ط1، 1404هـ، ص: 158.

[84] انظر مغلطاي إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق ج10، ص: 161-162.

[85] انظر البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ)، التاريخ الكبير، (دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن)، ج6، ص:328.

[86] انظر الجوزقاني، إبراهيم بن يعقوب (259هـ)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، (حديث أكاديمي – فيصل آباد، باكستان)، ص: 101، رقم: 78.

[87] انظر الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج3، ص: 36.

[88] الشيباني، أحمد بن حنبل (241هـ)، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد، تحقيق: وصي الله عباس، (دار الخاني، الرياض)، ط2، 1422هـ، 2001م، ج3، ص: 16.

[89] انظر مغلطاي إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق.

[90] انظر الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430هـ)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط1، 1417هـ، 1996م، ج1، ص: 75.

[91] انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 25 فما بعدها قرابة 20 صفحة أو أكثر.

[92] انظر ترجمته في الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج17، ص: 223-224.

1- المنصور بالله عبد الله بن حمزة الحسني القاسمي (614هـ) صاحب كتاب الشافي[93].

2- المهدي لدين الله محمد بن المطهر (729هـ)، صاحب المنهاج الجلي أول شرح للكتاب[94].

3- الحسين بن أحمد السياغي (1221هـ)، صاحب الروض النضير أكبر شرح للكتاب[95].

4- محمد بن علي الشوكاني (1250هـ) في ثبته إتحاف الأكابر[96].

المبحث الثاني: تقييم أهم الروايات المتوفرة

المطلب الأول: رواية المتوكل على الله أحمد بن سليمان الحسني (566هـ)

وهو إمام تقدمت ترجمته، ولم يذكر أحد ممن ترجم له أنه يروي مسند زيد، وإنما ذكر ذلك المؤيدي (1428هـ) في الجامعة المهمة حيث روى مسند زيد من طريقه عن زيد بن الحسن البروقاني شيخ شيخ القاضي البهلولي بإسناده المتقدم ذكره[97].

وهذا الإسناد تركيب لا شك فيه، والذي حدث هو أن المؤيدي نظر إلى شيوخ أحمد بن سليمان فوجد منهم زيد بن الحسن البروقاني الذي يروي القاضي البهلولي مسند زيد عن شيخه الكني عنه، فركب لأحمد بن سليمان إسنادًا إلى مسند زيد من طريقه.

وإنما قلت بأن الإسناد إلى المتوكل على الله أحمد بن سليمان مركب، لأسباب:

1- أن أحمد بن سليمان الحسني (566هـ)، يعتبر عند الزيدية إماما جمع بين إمامة الخلافة، والإمامة العلمية، والإمامة في النسب أيضًا، وهو مع ذلك متأخر له تلاميذ كثيرون(98)، فإلى مثله المنتهى في رغبة الرواية عنه، ولو كان مثله يروي كتابًا للإمام زيد، لاشتهرت الرواية عنه، وذاع صيتها بين الزيدية.

2- أن شراح مسند زيد كابن المطهر صاحب المنهاج الجلي وهو أول شروح الكتاب، وكذلك السياغي في الروض النضير، وكذا المحققون من أهل الأثبات كالشوكاني في إتحاف الأكابر، لا يذكرون إلا إسناد القاضي جعفر البهلولي عن أحمد بن أبي الحسن الكني عن زيد بن الحسن البروقاني، ولو كان الإمام أحمد بن سليمان يرويه عن زيد بن الحسن البروقاني نفسه لكانت روايته أولى بالذكر والاشتهار من رواية القاضي جعفر؛ لأمرين: الأول: إمامة أحمد بن سليمان، والثاني علو إسناده فإنه من طبقة القاضي جعفر غير أنه في السند المركب يروي مباشرة عن زيد بن الحسن البروقاني.

---

[93] انظر المنصور بالله، عبد الله بن حمزة الشافي، مصدر سابق، ص: 169-170.

[94] ذكر إسناده السياغي ضمن ذكره لإسناد الكتاب، انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 10.

[95] انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص:9-11.

[96] انظر الشوكاني، إتحاف الأكابر، مصدر سابق، ص: 204، رقم 313، 314.

[97] انظر المؤيدي، مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي، الجامعة المهمة لأسانيد كتب الأئمة، (مركز آل البيت للدراسات الإسلامية – صعدة/اليمن)، ص: 16.

[98] انظر الشهاري، طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص: 132-135.

3- أن ابن المطهر صاحب المنهاج الجلي يجتمع مع أحمد بن سليمان في جد قريب وهو محمد بن المطهر بن علي بن الناصر، ولو كان أحمد بن سليمان يروي عاليًا عن زيد بن الحسن لكان أعلم الناس بتلك الرواية ابن عمه شارح الكتاب.

4- أن أحمد بن سليمان الحسني نفسه قد ألف كتابًا خاصًا بالأخبار، وهو أصول الأحكام الجامع لأدلة الحلال، وذكر العلة الموجبة لتأليفه، وهو أنه وجد العامة ويعني بهم أهل السنة قد ألفوا كتبًا خاصة بالأخبار، بينما لم يجد مثل ذلك لأئمة الزيدية، غير أنه أشار إلى أن من أجل ما ألفه الزيدية كتاب الأحكام للهادي كما تقدم، ولم يذكر مسند زيد، ولم يشر إليه البتة، ولو كان لديه علم بمسند زيد لما أغفل ذكره أو الإشارة إليه، لكونه ينبغي أن يكون من أهم المصادر التي سيعتمد عليها، خصوصًا وأن مؤلِّفه – على ما يزعمون – إمام الزيدية الذي ينتسبون إليه.

5- أن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة كان معظمًا لكلا الرجلين أعني أحمد بن سليمان، والقاضي جعفر البهلولي، فقد كان يقول: "قال الإمام والعالم ذكر الإمام والعالم أفتى بذلك الإمام والعالم"[99]، ولكنه في كتابه الشافي حين ذكر إسناده إلى مسند زيد، اقتصر فيه على إسناد القاضي جعفر البهلولي، ولو كان أحمد بن سليمان يروي مسند زيد لكان أولى بالذكر عنده.

6- أن القاضي جعفر البهلولي كان معظمًا وناصرًا للإمام أحمد بن سليمان، ففي مطلع البدور نقلا عن السيد الهادي في كاشف الغمة: "إن القاضي جعفر كان من أعظم أعضاد الإمام أحمد بن سليمان وأنصاره"[100]، ولو كان الإمام يروي مسند زيد عن زيد بن الحسن البيهقي لرواه عنه أيضًا القاضي جعفر، كما رواه عن الكني عن زيد البيهقي، بل هو أولى من الكني لإمامة أحمد بن سليمان.

المطلب الثاني: رواية أبي القاسم المعروف بابن البقال (363هـ)

هو أبو القاسم عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر بن روزبهان البغدادي الزيدي[101] المعروف بابن البقال (363هـ)، تكلم فيه تلميذه محمد ابن أبي الفوارس (412هـ)[102]، وبالغ في الثناء عليه ابن أبي الرجال (1092هـ)[103]، واعتمد على ذلك السياغي (1221هـ) ولم يذكر شيئا عن أحد من علمائهم قبله[104].

---

[99] ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج1، ص: 617-618، ترجمة رقم 343.

[100] المصدر السابق.

[101] نسبة إلى المذهب الزيدي، انظر ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (507هـ)، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط1، 1411هـ، ص: 75-76.

[102] انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج12، ص: 228.

[103] انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج3، ص: 44، ترجمة رقم 740.

[104] لكنه نسب إليه أقوالا لم أجدها في الطبوع، حيث قال: "قال في مطلع البدور: هو شيخ الزيدية ببغداد والعراق، وكان عالِمًا محدثًا حافظًا، وقال في غيره: كان علامةً كبيرًا وفاضلًا شهيرًا سمحًا عالِمًا زاهدًا سيدًا وليًا لآل محمدٍ رأسًا في العلوم مهيمنًا على المظنون والمعلوم، له كتاب في إسناد مذهب الزيدية، وتعدادهم، وذكر تلامذة زيد بن علي، وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم"، انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 21-22.

وأما روايته لمسند زيد فلا توجد مسندة، غاية ما هنالك وجود ذكره في بداية النسخ: "أخبرنا علي بن العباس العلوي في داره بظاهر قصر الإمارة قال حدثنا عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر بن الهيثم القاضي البغدادي قال حدثنا أبو القاسم علي بن محمد النخعي الكوفي ..." إلى آخر الإسناد، وجاء نحوه في آخر نسخ الكتاب(105).

وقد اضطرب الزيدية في تعيين علي بن العباس الراوي عن عبد العزيز بن إسحاق، حيث ذكر السياغي اختلافهم في ذلك. واختلافهم في تعيينه دليل على أن الرواية من طريقه لا توجد، وإلا لما اختلفوا فيه، ولذلك قال السياغي (1221هـ): "ولم أقف في الأسانيد على من رواه عنه"(106).

وحيث إنه لا يوجد رواية تتصل بابن البقال أو دليلٌ من مصدر آخر غير ما وُجد في نسخ الكتاب المخطوطة، فإن احتمال الاختلاق والوضع قائم بل قوي، وقد أولع الوراقون بوضع أسانيد، ونسبة نسخ لبعض العلماء لترويجها بين الناس، ولذلك اشرط أهل الاصطلاح لصحة الإجازة المطلقة التي لا يُعين المجيز فيها المجاز به ثبوت الكتاب عن المجيز.

وإنما قلت بأن احتمال الاختلاق قائم، لأنه يبعد أن يروي عبد العزيز ابن البقال كِتابًا مهمًا كهذا، وهو رجل مشهور لا سيما عند الزيدية، حسب كلام ابن أبي الرجال وغيره، وهو أيضًا متأخرٌ من أهل القرن الرابع ولا توجد رواية عنه بذلك، ولعله لذلك لم يذكر المنصور بالله، ولا ابن المطهر ولا السياغي ولا الشوكاني رواية مسند زيد من طريقه كما تقدم.

ورغم عدم وجود رواية للكتاب عن ابن البقال إلا أن بعض أهل الإجازات وبعض نساخ المخطوطات قد ركبوا بعض الأسانيد لرواية ابن البقال مع عدم تحقق الشروط التي يشترطها أهل المصطلح في ذلك(107)، اعتمادا منهم على أنه يروي مسند زيد كما ورد في النسخ.

ومن ذلك ما جاء في إجازة قاسم بن حسين بن محمد ناظر الأوقاف الداخلية بصنعاء كما وصف نفسه، وقد طبعت إجازته مع مسند زيد في آخره، حيث ذكر إسنادًا يتصل ببعض مشاهير الزيدية إلى أن وصل إلى القاضي جعفر البهلولي ثم ساق إسنادا حصل فيه بعض الخلل الطباعي إلى أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني عن أحمد بن محمد البغدادي عن عبد العزيز بن إسحاق عن علي بن محمد النخعي ... إلى آخر الإسناد الموجود في النسخ(108).

---

(105) انظر مسند زيد بن علي، طبعة ميلانو، ص: 3، بعد المقدمة الطويلة، وفي الحاشية من نسخة أخرى: "قال علي بن العباس قرأ علي من حفظه أبو القاسم عبد العزيز بن إسحاق المعروف بابن البقال ببغداد في صفر سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة إسناد هذا الكتاب ثم قرأت عليه تمام هذا الكتاب من أصلٍ بخط يده وتصحيحه ومنه انتسخت هذه النسخة، وقال: حدثني أبو القاسم علي بن محمد الخ انتهى من إملاء سيدي عماد الدين يحيى بن الحسين رضي الله عنهما"، وانظر أيضًا ص: 265، وذكر ذلك السياغي في شرحه، انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 22-23.

(106) انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 22-23.

(107) كاشتراط ثبوت الكتاب أو الحديث للشيخ المجيز، واشتراط أن تكون نسخة المجاز معارضة على نسخة المجيز أو فرعٍ معارض بها، وقبل ذلك ثبوت الإجازة من المجيز للمجاز، وكل ذلك لا دليل عليه.

(108) انظر الإمام زيد، مسند زيد بن علي، مصدر سابق، ص: 431-433.

وكذا فعل بعض المتأخرين كصاحب الجامعة المهمة في أسانيد الأئمة، حيث ذكر مثل ذلك، وزاد قبله إسناد من القاضي البهلولي إلى المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسني عن عبد العزيز بن إسحاق البغدادي .. إلخ[109].

والذي اشتهر عن القاضي جعفر البهلولي روايته مسند زيد من الطريق السابقة في المبحث الثاني، وأما سوق الرواية عنه بالإسناد المذكور إلى الأخوين المؤيد بالله الهاروني وأبي طالب الهاروني فتركيب بين، حيث أخذوا إسناد القاضي عن شيخه الكني إلى المؤيد بالله وأبي طالب للوصول إليهما[110].

ثم أخذوا سند أبي طالب الهاروني من ترجمته[111] أو من ترجمة ابن البقال[112] أو من بعض كتبه ككتاب الأمالي[113].

وأما سند أخيه المؤيد بالله الهاروني فهو غريب جدًا، لأن شيخه في هذا الطريق أبو العباس الحسني، وأبو العباس الحسني له كتب وروايات ولا يظهر فيها رواية له عن ابن البقال، بل إن السياغي حين ذكر ما أوردته نسخ مسند زيد من رواية علي بن العباس العلوي مسند زيد عن ابن البقال قال: "ولم أقف في الأسانيد على من رواه عنه، ويغلب على ظني والله أعلم أن الراوي عنه السيدُ أبو العباس الحسني"[114]، وهذا يدلنا على أبا العباس الحسني لا يروي مباشرة عن ابن البقال، بل لا يوجد له رواية من طريقه أصلا.

ومن الأدلة البينة على أن الأخوين الهارونيين لا يرويان مسند زيد، بل ولا علم لهما به، أنهما لم يذكراه قط في كتبهما، لا تصريحًا ولا إشارةً، رغم ذكرهما لكتب كثيرة أقل مرتبة من مسند زيد لو كان ثابتًا، وقد تقدم بيان ذلك في المبحث الأول.

المطلب الثالث: رواية القاضي جعفر البهلولي، وهي أهم الروايات

ذكر أهل المصطلح أن الناس في الأعصار المتأخرة أعرضوا عن اعتبار مجموع الشروط التي اشترطها أهل العلم لقبول الأخبار، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، وأن الرواية بالأسانيد المتصلة لم يعد المقصود بها في عصرهم وكثير من الأعصار قبلهم إثبات ما يروى بها، وإنما صار المقصود بها إبقاءَ سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة[115]، ولذلك ذكروا أن الكتاب المشهور

---

[109] انظر المؤيدي، الجامعة المهمة مصدر سابق، ص: 17.

[110] انظر الشهاري، كتاب طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص: 106.

[111] انظر الشهاري، طبقات الزيدية الكبرى، مصدر سابق، ص105-106، 274-275.

[112] انظر ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج3، ص: 44، ترجمة رقم 740.

[113] انظر على سبيل المثال الهاروني، أبا طالب الحسين بن يحيى الهاروني (ت 424هـ)، تيسير المطالب ص: 93، رقم: 51، ص: 97، رقم: 54، ص: 110، رقم: 69، ص: 112، رقم: 71، ص191، رقم 132، ص265، رقم 249، ص 266، رقم 250، ص270، رقم 253.

[114] انظر السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 22-23.

[115] انظر ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، مصدر سابق، ص: 120، وصيانة صحيح مسلم، تحقيق موفق عبد القادر، (دار الغرب الإسلامي - بيروت)، ط2، 1408هـ، ص: 117.

الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منهم إلى مصنفه لا يحتاج في صحة نسبته لمصنِّفِهِ إلى اعتبار حال رجال الإسناد منهم إليه[116].

وبناء على ما ذكره أهل الاصطلاح يرد هنا سؤال مهم، وهو هل ينطبق كلامهم على الرواية الوحيدة التي اعتمد عليها الزيدية، وهي رواية القاضي البهلولي، بحيث لا يُنظر في إثبات صحة الكتاب إلى اعتبار رجال الإسناد من القاضي البهلولي إلى زيد رحمه الله أم ليس كذلك؟

والجواب أن مسند زيد برواية البهلولي لا ينطبق عليه كلام أهل الاصطلاح، وذلك لثلاثة أسباب:

1- السبب الأول: أن أهل الاصطلاح يقيدون قبول الأسانيد إلى المصنفات بشروط، وهي وإن كانت أخف من شروط قبول الأحاديث، إلا أنها لا تتوافر في مسند زيد، وتلك الشروط هي الاكتفاء في أهلية الراوي بكونه مسلمًا بالغًا عاقلًا غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخطٍ غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخِهِ[117].

وهذه الشروط الثلاثة غير موجودة في إسناد البهلولي، أما الاكتفاء في الراوي بما ذكر من الشروط فإن في إسناد البهلولي ما يخالف ذلك، حيث إن فيه وضاعين ومتروكًا، والوضاعان محمد بن عبد الله الشيباني، وأبو خالد الواسطي، والمتروك نصر بن مزاحم.

وأما الاكتفاء في ضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخط غير متهم فلا وجود له أصلًا في نسخ مسند زيد في أي طبقة من طبقات الإسناد، وذلك أن النسخ المتوفرة – على كثرتها حيث بلغ الموجود منها ما يزيد على الثلاثين نسخة، وهي جميعًا متأخرة ليس فيها نسخة كتبت قبل الألف[118]– لا يوجد في شيء منها تلك السماعات المشترطة عند أهل الحديث.

وأما الاكتفاء في روايته بأصلٍ موافق لأصل شيخه فلا وجود لذلك أيضًا، ولا يمكن لأحد أن يؤكد حصول السماع لكل واحد من رجال الإسناد من شيخه الذي فوقه، إلا ما في النسخ من ذكر سماع علي بن العباس من ابن البقال وهو كلام لا يدرى صحته، في سند آخر مركبٍ لا وجود له كما تقدم.

2- السبب الثاني: أن أهل الاصطلاح يقيدون قبول الأسانيد إلى الكتب مع ما فيها من القصور عن شروط القبول بكون الكتب مشهورة عن مصنفيها شهرة تستغني بها عن الإسناد، وهذا القيد لا يتحقق وجوده في مسند زيد، فقد تقدم معنا أنه لم يشتهر عند الزيدية أنفسهم إلا في القرن السادس بعد أن رواه القاضي البهلولي.

3- السبب الثالث وهو الأهم: أن الكتاب نفسه مختلق مركب عليه هذا الإسناد، والأدلة على ذلك كثيرة، منها ما يلي:

---

[116] انظر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، مصدر سابق، ج1، ص:271.

[117] انظر ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دار الفكر-بيروت)، ط1406هـ، 1986، ص: 120.

[118] تحققت من هذه النسخ في بحث آخر.

أ) أن الكتاب على أهميته غير معروف عند قدماء علماء الزيدية الذين يعتمِد عليهم الزيدية في مذهبهم، بل إنه غير معروف قبل القاضي البهلولي، ولذلك لم يشرحه أحد قبله، وأول شرح للكتاب هو المنهاج الجلي لابن المطهر المتوفى سنة (729هـ)، كما تقدم.

ب) أن إسناد الكتاب فرد من أوله إلى آخره ضمن سلسلة إسنادية مكونة من اثني عشر راويًا خلال خمسة قرون، لا يشارك أيَّ راوٍ من رواة تلك السلسلة أحدٌ من الرواة، لا من أهل السنة ولا من الزيدية، إلى أن وصل الإسناد إلى القاضي جعفر البهلولي، وهذا التفرد لا نظير له في روايات الكتب مطلقًا، وبأقل تفردًا منه بكثير يكذب رواة الأخبار العادية فكيف بهذا التفرد الكثير المتطاول في الزمان بكتاب عن إمام من أئمة المذاهب. وقد نص السياغي على تفرد البهلولي بالكثير من الكتب الواصلة من العراق إليهم، حيث قال: "وغالب مصنفات أصحابنا العراقيين الواصلة إلى اليمن، من طريقه، ولم يشاركه فيها أحد، إلا القليل كالشيخ عمران بن الحسن العذري في بعض منها من طريق القاضي قطب الدين يحيى بن أحمد بن أبي الحسن الكني عن والده فإنه اجتمع به بمكة المشرفة"[119]. وهذه المشاركة من الشيخ عمران سيأتي بيانها وأنها ليست مشاركة في رواية مسند زيد، بل في كتب أخرى.

ج) أن أحمد بن أبي الحسن الكني وهو شيخ البهلولي في الإسناد له ولد اسمه يحيى لقيه الزيدية بمكة، واستجازوه روايات منصوصات فقه أهل البيت ورواية الأصول مسندة إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام، وكان من الحاضرين لهذه الإجازة عمران بن الحسن العذري الشتوي[120]، الذي تقدم ذكر مشاركته للبهلولي في بعض الكتب. ومع ذلك لا نجد أحدًا ممن استجاز يحيى بن أحمد بن أبي الحسن الكني يروي مسند زيد من طريقه، ولو كان عند أحمد بن أبي الحسن الكني رواية مسند زيد لكان هو أولَ كتاب يجيز به ولدُه يحيى الزيدية الذين استجازوه بمكة، لكن ذلك لم يحصل، فلم يذكر مسند زيد في الإجازة، ولا رواه من طريقه أحد ممن حضر الإجازة.

وهذا الشيخ عمران العذري الشتَوي، وهو ممن حضر تلك الإجازة حين ذكر روايته مسند زيد ذكرها من طريق القاضي جعفر البهلولي، فإنه قال: "أخبرنا بمسند زيد بن علي عليه السلام الشيخ عفيف الدين حنظلة بن الحسن قراءة، والشيخ محيي الدين محمد بن أحمد بن علي بن الوليد مناولةً، قالا: أخبرنا القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام"[121]، فلو كان عند الشيخ عمران سند لمسند زيد من طريق يحيى ولد الكني عنه لما رواه بنزول من طريق القاضي جعفر.

ويؤكد عدم وجود رواية مسند زيد من طريق ولد الكني أن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة الحسني قد أخذ عن الشيخ عمران بن الحسن العذري[122]، ولكنه حين ذكر روايته مسند زيد ذكرها من طريق شيخين وهما الرصاص والعبشمي عن القاضي جعفر عن أحمد بن أبي الحسن الكني، ولو كان عند الشيخ عمران العذري إسنادًا آخر لذكره المنصور بالله لأهميته، وللاستكثار به[123].

---

(119) السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 14.

(120) انظر السياغي، الروض النضير مصدر سابق، ج1، ص: 15.

(121) انظر الشهاري، طبقات الزيدية، مصدر سابق، ص834.

(122) ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج3، ص: 396.

(123) انظر: المنصور بالله، الشافي، مصدر سابق، ص: 169.

د) أن زيد بن علي بن الحسن البيهقي البروقني أو البروقاني وهو شيخ الكني قد رحل إلى اليمن ومكث فيها مدة، كان يملي فيها الحديث كل خميس وجمعة، لمدة سنتين ونصف، وكان من تلاميذه الإمام أحمد بن سليمان الحسني قرين القاضي جعفر البهلولي[124].

وقد ذكر أهل التراجم أنه مر على الري في ذهابه إلى اليمن سنة أربعين وخمس مئة، وقيل سنة إحدى وأربعين، وأن أحمد بن أبي الحسن الكني قرأ عليه مسند زيد في ذلك الوقت حين قدم عليه الري، وأكبر الظن أن هذا الذي ذكره أرباب التراجم إنما أخذوه من القاضي جعفر البهلولي.

والسؤال المتوجه هنا: كيف بقي زيد بن علي البروقاني في اليمن كل هذه المدة يملي الحديث، ولا يَذْكُر للزيدية كتاب إمامهم، ولا يروونه عنه مطلقًا؟ ثم يأتي القاضي جعفر البهلولي فيرويه بواسطة أحمد بن أبي الحسن الكني عنه، مع أن ولد الكني يحيى لا يذكر الكتاب عن والده أصلا؟

هذا التساؤل في الحقيقة ينحصر الجواب عليه في احتمالين:

1- الاحتمال الأول: أن يكون الكتاب غير مهم عند الزيدية، ولذلك لم يذكره البروقاني لهم حين قدم لليمن، ولم يذكره الآخذ عنه وهو الكني لولده يحيى، أو ذكره ولم يذكره يحيى لهم حين استجازوه، وأن الذي أظهر أهميته ونشره هو القاضي البهلولي ثم اهتم الناس بعده به، وهذا الاحتمال بعيد جدًا، بل غير وارد، لأنه لا يمكن أن يكون هناك كتاب لإمام المذهب ويزهد فيه المتمذهبون بمذهبه.

2- الاحتمال الثاني: أن يكون الكتاب مختلقًا مركبًا من أوله إلى آخره، وأن الذي اختلقه هو القاضي البهلولي، وهذا الاحتمال هو المتعين؛ لأنه لو لم يكن هو من اختلقه لتابعه عليه واحد على الأقل في طبقة من طبقات الإسناد الكثيرة. هذا لو افترضنا عدم أهمية الكتاب عند الزيدية، فكيف والكتاب من أهم الكتب إن لم يكن أهمها لو كان ثابتًا.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

1- كتاب مسند زيد رغم أهميته عند الزيدية وإمامة مصنفه وتقدم عصره إلا أنه لم يكن متداولا عند الزيدية في عصور تشكل المذهب واستقراره على يد أئمة الزيدية كحفيده أحمد بن عيسى، والقاسم الرسي والهادي والأخوين الهارونيين وأمثالهم، مما يدل على أنه لم يكن موجودًا في تلك العصور.

2- لم يشتهر مسند زيد عند الزيدية أنفسهم إلا في العصور المتأخرة، وتحديدًا إنما اشتهر عن القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي بسبب روايته للكتاب، وهو من أهل القرن السادس، وأما أهل السنة فلا ذكر للكتاب عندهم مطلقًا إلا في القرن الرابع عشر.

---

(124) انظر ترجمته في ابن أبي الرجال، مطلع البدور، مصدر سابق، ج2، ص: 300-303، وفي الشهاري، طبقات الزيدية الكبرى مصدر سابق، ص446-450، وفي السياغي، الروض النضير، مصدر سابق، ج1، ص: 15-17.

3- لا يوجد للكتاب إلا إسناد واحد، يرويه القاضي جعفر البهلولي، وهو إسناد فيه تفرد شديد استمر في طبقات كثيرة تزيد على عشر طبقات، وذلك أمر لا يحصل عادة بالنسبة للكتب المهمة، وقد تبين عند تقييم ذلك الإسناد أنه إسناد مركب لذلك الكتاب، والمتهم به القاضي البهلولي نفسه.

4- لا يوجد لإسناد القاضي البهلولي متابعات، وإنما يوجد روايتان كأنهما متابعتان الأولى رواية للمتوكل على الله، كأنه يتابع فيها شيخ البهلولي، والثانية رواية لابن البقال كأنه يتابع فيها أبا المفضل محمد بن عبد الله الشيباني عن ابن كاس، إلا أنه مع البحث والتدقيق تبين أنهما روايتان مركبتان ولا وجود لهما أصلا.

5- إسناد البهلولي لا يتوفر فيه ما يذكره أهل المصطلح من الشروط المطلوبة في رواية الكتب رغم عدم تشددهم في تلك الشروط، ومنها اشتراطهم عدم التظاهر بالفسق والسخف، حيث إن في الإسناد إلى الكتاب وضاعين ومتروكًا، والوضاعان هما محمد بن عبد الله الشيباني، وأبو خالد الواسطي، والمتروك نصر بن مزاحم.

6- لا يوجد في إسناد البهلولي للكتاب ما يدل على حصول السماع في الطبقات المتقدمة عليه، فلا طباق للسماعات ولا إجازات ذكر فيها الكتاب بعينه، وإنما يوجد في بعض نسخ الكتاب ذكر لسماع راوٍ واحد وهو علي بن العباس من ابن البقال وهو كلام لا يُدرى عن صحته، ولا وجود لإسناد عن ابن البقال بالكتاب أصلا.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المراجع

أحمد شاكر، أحمد محمد شاكر (1377هـ)، التعليق على المحلى (إدارة الطباعة المنيرية).

الحسيني، أحمد بن عيسى زيد بن علي الهاشمي (247هـ)، العلوم، الشهير بأمالي أحمد بن عيسى، جمع محمد بن منصور المرادي (290هـ)، (الناشر: السيد يوسف بن السيد محمد المؤيد الحسني)، ط1، 1401هـ، 1981م.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430هـ)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1.

الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأموي المرواني (356هـ)، مقاتل الطالبيين، تحقيق: السيد أحمد صقر، (دار المعرفة – بيروت/لبنان).

الألباني، محمد ناصر الدين (1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (دار المعارف-الرياض).

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ)، التاريخ الكبير، (دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن).

البستي، محمد بن حبان (354هـ)، كتاب المجروحين من المحدثين، تحقيق: محمود إبراهيم، (دار الوعي - حلب)، ط1، 1396هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين (458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط3، 1424هـ، 2003م.

الجوزقاني، إبراهيم بن يعقوب (259هـ)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، (حديث أكاديمي – فيصل آباد، باكستان).

حاجي خليفة، مصطفى عبد الله القسطنطيني (1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (مكتبة المثنى – بغداد)، ط 1941م.

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (405هـ)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: د. ربيع المدخلي، (مؤسسة الرسالة – بيروت)، ط1، 1404هـ.

ابن حزم، علي بن أحمد (456هـ)، المحلى بالآثار، (دار الفكر – بيروت).

الحلي، الحسن بن يوسف (726هـ)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق الشيخ جواد، (مؤسسة نشر الفقاهة – قم/إيران)، ط4، 1431هـ.

الخطيب، أحمد بن علي البغدادي (463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد، (دار الغرب الإسلامي – بيروت)، ط1، 1422هـ، 2002م.

الدارقطني، علي بن عمر البغدادي (385هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: د. القشقري، (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، العدد 60، 1403هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. بشار عواد، (دار الغرب الإسلامي)، ط1، 2003م، ج9، ص: 504،

ـــــ تذكرة الحفاظ، (دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان)، ط1، 1419هـ، 1998م

ـــــ سير أعلام النبلاء، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة)، ط3، 1405هـ، 1985م.

ـــــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، (دار المعرفة – بيروت)، ط1، 1382هـ، 1963م.

– الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي (327هـ)، الجرح والتعديل، (دار إحياء التراث–بيروت) ط. 1271هـ، 1952م.

ـــــ العلل، تحقيق: فريق بإشراف د. سعد الحميد، (مطابع الحميضي)، ط1، 1427هـ، 2006م.

ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح بن أبي الرجال القرشي العدوي (ت 1092هـ)، مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، تحقيق عبد الرقيب مطهر، (منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية – صعدة/اليمن)، ط1، 1425هـ، 2004م

الرسي، محمد بن القاسم (279هـ)، مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، (مكتبة التراث الإسلامي).

الزركلي، خير الدين بن محمود الزركلي (1396هـ)، الأعلام، (دار العلم للملايين)، ط15، 2002م.

السبحاني، جعفر السبحاني، بحوث في الملل والنحل دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإسلامية، (مؤسسة الإمام الصادق).

سزكين، فؤاد سزكين (ت 1439هـ)، ترجمة د. محمود حجازي، (إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود – السعودية)، ط. 1411هـ، 1991م.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي (562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد)، ط1، 1382هـ-1962م،

السهمي، أبو القاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (427هـ)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (مكتبة المعارف – الرياض)، ط1، 1404هـ، 1984م.

السياغي، الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني (ت 1221هـ)، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، (دار الجيل بيروت).

الشجري، يحيى بن الحسين (499هـ)، الأمالي الخميسية، (دار الكتب العلمية – بيروت).

الشهاري، إبراهيم بن القاسم الهاشمي الحسني القاسمي الشهاري (1152هـ)، طبقات الزيدية الكبرى القسم الثالث، تحقيق عبد السلام عباس، (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية – الأردن) ط1، 1421هـ-2001م.

الشوكاني، محمد بن علي (1250هـ)، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، تحقيق: خليل عثمان.

الشيباني، أحمد بن حنبل (241هـ)، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد، تحقيق: وصي الله عباس، (دار الخاني، الرياض).

الصريفيني، إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني الحنبلي (641هـ)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق: خالد حيدر، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، ط 1414هـ.

الصفدي، خليل بن أيبك (764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وآخر، (دار إحياء التراث – بيروت)، ط1420هـ، 2000م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (643هـ)، صيانة صحيح مسلم، تحقيق موفق عبد القادر، (دار الغرب الإسلامي – بيروت)، ط2، 1408هـ.

ـــــ معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دار الفكر-بيروت)، ط1406هـ، 1986.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (460هـ)، الفهرست، تصحيح وتعليق: العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم (المكتبة المرتضوية ومطبعتها — النجف/العراق).

عبد الكريم جدبان، مقدمة مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، (مكتبة التراث الإسلامي)، ص: بلا أرقام.

ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد وآخر، (الكتب العلمية – بيروت)، ط1، 1418هـ، 1997م.

العزي، عبد الله بن حمود، مقدمة تحقيق كتاب الجامع الكافي، مؤسسة المصطفى الثقافية، ط1، 1435هـ، 2014م.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، ط 1415هـ، 1995م.

العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية — الهند، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت).

ـــــ النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، (الجامعة الإسلامية–المدينة المنورة)، ط1، 1404هـ، 1984م.

العقيلي، محمد بن عمرو (322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (دار المكتبة العلمية–بيروت)، ط1، 1404هـ، 1984م.

العلوي، محمد بن علي بن الحسن (450هـ)، الأذان بحي على خير العمل، تحقيق: محمد عزان، (مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي) ط1، 1418هـ، 1997م.

ـــــ تسمية من روى عن الإمام زيد من التابعين، تحقيق: صالح قربان (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية)، ط1، 1424هـ، 2003م.

ـــــ الجامع الكافي، تحقيق العزي، (مؤسسة المصطفى الثقافية)، ط1، 1435هـ، 2014م.

العياني، القاسم بن علي (393هـ)، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم العياني، كتاب التنبيه والدلائل، تحقيق عبد الكريم جدبان، (مكتبة التراث الاسلامي – اليمن/صعدة).

الفسوي، يعقوب بن سفيان (277هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، (مؤسسة الرسالة–بيروت)، ط2، 1401هـ، 1981م.

القرشي، علي بن محمد (حميد) بن أحمد بن جعفر القرشي (635هـ)، مسند شمس الأخبار المنتقى من كلام النبي المختار، وبهامشه حاشية كشف الأستار، (منشورات مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء)، ط1، 1407هـ، 1987م،

ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير رمضان، (دار القلم - دمشق)، ط1، 1413هـ، 1992م.

ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني (507هـ)، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط1، 1411هـ.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ) التكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: د. شادي آل نعمان، (مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية - اليمن)، ط1، 1432هـ، 2011م.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله (475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1411هـ، 1990م.

المتوكل على الله، أحمد بن سليمان بن محمد الحسني (566هـ)، أصول الأحكام الجامع لأدلة الحلال والحرام، تحقيق: عبد الله بن حمود العزي، (مؤسسة الإمام زيد الثقافية – عمان/الأردن).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن (742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1400هـ، 1980م.

ابن معين، يحيى بن معين البغدادي (233هـ)، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف، (مركز البحث العلمي – مكة المكرمة)، ط1، 1399هـ، 1979م.

مغلطاي بن قليج البكجري (762هـ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، (الفاروق الحديث للطباعة والنشر)، ط1.1422هـ، 2001م

المنصور بالله، عبد الله بن حمزة بن سليمان الهاشمي الحسني القاسمي (614هـ)، الشافي، تحقيق مجد الدين المؤيدي، منشورات مكتبة أهل البيت، ط1، 1429هـ -2008م.

المؤيدي، مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي، الجامعة المهمة لأسانيد كتب الأئمة، (مركز آل البيت للدراسات الإسلامية – صعدة/اليمن).

النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (450هـ)، رجال النجاشي، تحقيق: الحجة السيد موسى الزنجاني، (مؤسسة النشر الإسلامي - قم/إيران)، ط6، 1418هـ.

الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (298هـ)، كتاب الأحكام في الحلال والحرام، تحقيق: د. المرتضى المحطوري، (مكتبة بدر – صنعاء/اليمن)، ط1، 1434هـ، 2013م.

الهاروني، المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني الحسني (411هـ)، شرح التجريد في فقه الزيدية، تحقيق: محمد يحيى وحميد جابر، (مركز التراث والبحوث اليمني – صنعاء/اليمن).

الهاروني، أبو طالب يحيى بن الحسين الهاشمي الحسني الهاروني (424هـ)، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، (مكتبة أهل البيت – صعدة/اليمن)، ط4، 1435هـ، 2014م.

الهاروني، أبو طالب الحسين بن يحيى الهاروني (ت 424هـ)، تيسير المطالب، بلا ذكر للطبعة ولا الدار.

الهاشمي، زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي (ت 122هـ)، مسند الإمام زيد بن علي، (منشورات دار مكتبة الحياة)، ص: 276.